

قراءة تحليلية في مؤشرات تنافسية الجزائر وفق برامج الإصلاح الاقتصادي من 2004 إلى 2014.

ط. د بن عبيد عمر¹

د. تيقاوي العربي²

د. هدايجي عبد الجليل³

Abstract:

المخلص:

The objective of this study is to identify the status of the Algerian economy and its level of classification according to the global competitiveness indicators under the economic reform programs by presenting a link to a set of indicators after the implementation of the economic recovery programs and supplementary programs, and despite these efforts exerted by the state to improve the situation of the Algerian economy, There is still a great delay in many competitive factors such as infrastructure, innovation and innovation, as well as the Algerian business environment, which seems to be still inappropriate, which requires the state to reconsider aspects related to enhancing efficiency and technology. Infrastructure yen, so Algeria should respond to all these factors so that it can develop its economy better.

Keywords: competitiveness, economic reform.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على وضعية الاقتصاد الجزائري ومستوى تصنيفه وفق مؤشرات التنافسية العالمية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال عرض حوصلة لمجموعة من المؤشرات بعد تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلية له ورغم هذه الجهود المبذولة من طرف الدولة لتحسين وضعية الاقتصاد الجزائري، إلا أنه مازال تشهد تأخراً كبيراً في كثير من عوامل التنافسية كالبنية التحتية وعامل الإبداع والابتكار وكذلك بيئة الأعمال الجزائرية التي يبدو أنها مازالت غير ملائمة، مما يوجب على الدولة إعادة النظر في الجوانب المتعلقة بتعزيز الفاعلية والتكنولوجيا وتحسين البنى التحتية، لذا ينبغي على الجزائر أن تستجيب لكل هذه العوامل حتى يتسنى لها تطوير اقتصادها بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، الإصلاح الاقتصادي.

المقدمة:

في ظل التطورات التي شهدتها العالم أصبح من الصعب على الدول أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظراً للمصاعب والعراقيل، لذلك أخذت الدول النامية في تبني السياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل هيكله اقتصادياتها والعمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المحفزة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية الداعمة لقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي المفتوح على التجارة.

¹ جامعة أحمد دراية بأدرار

² جامعة أحمد دراية بأدرار

³ جامعة أحمد دراية بأدرار

أصبحت الحكومات تولي أهمية كبيرة لموضوع التنافسية سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي باعتبارها العامل الحاسم في تحديد الرابحين والخاسرين في لعبة المنافسة، وذلك بتحديد العوامل التي تحكمها ومؤشرات قياسها.

وباعتبار الجزائر دولة نامية تسير وتسعى إلى اكتساب مقومات التنافسية واستدامتها لتواجه المنافسة الأجنبية رسمت خطط قوامها الاعتماد على التكنولوجيات وعلى الكفاءات البشرية القادرة على الابتكار والإبداع لذلك يأتي تحسين وضعياتها التنافسية، كأولوية اقتصادية ضرورية في الوقت الراهن، لذلك عملت الجزائر على إعادة النظر في هيكلتها الاقتصادية بطرح العديد من البرامج التنموية لتتماشى مع المتغيرات الدولية بتوفير بيئة أعمال ملائمة ورسم وبناء سياسات اقتصادية واجتماعية لتدعيم تنافسياتها العالمية

1-1- الإشكالية:

تصاغ إشكالية هذا البحث من خلال التساؤل التالي:

ما الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الاستفادة من البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية؟

وتنتفرع الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنافسية الدولية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي؟
- ما مؤشرات التنافسية المعتمدة لقياس قدرة الدول على التنافسية الدولية؟
- ما هي وضعية الاقتصاد الجزائري وفق تقارير التنافسية الدولية؟

1-2- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- دراسة مؤشرات التنافسية الدولية لاقتصاد الجزائر.
- التعرف على مكامن القوة والضعف وترتيب الجزائر وفق تقرير التنافسية العالمية خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية؟

- الإشارة إلى مستوى مساهمة برامج الإصلاح الاقتصادي في تعزيز تنافسية الجزائر العالمية.

1-3- أهمية البحث:

- تظهر أهمية البحث من أهمية قياس مستوى التنافسية العالمية للجزائر والتي تمكنها من تعظيم الاستفادة من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من السلبيات التي يخلفها. كما تعزز أهمية الموضوع بالنسبة للجزائر إلى تمكينها من اتخاذ الإجراءات المناسبة للانفتاح وتحسين اقتصادها للخروج بشكل تدريجي من بوتقة الانغلاق والتهميش الذي طالما جعلها مهمشة وبعيدة كل البعد عن مجريات العالم الخارجي، بالإضافة إلى:
- التعرف على الفرص المتاحة لمعرفة الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري.

- الإشارة المعوقات التي تقف حائلاً أمام تطوره، وفي نفس الوقت لتحسين أدائه بالإشارة إلى التحديات الكبيرة التي لا بد من مواجهتها والتعامل معها.

1-4- فرضيات البحث: تصاغ فرضيات البحث من خلال الآتي:

- تشير التنافسية الدولية إلى قياس مجموعة من المؤشرات وترتيبها حسب كل دولة.
- استفادة الجزائر من برامج الإصلاحات الاقتصادية.
- شهدت الجزائر تراجعاً كبيراً في التصنيف الدولي نتيجة سوء تطبيق برامج الإصلاح وإهمالها لمتغير التكنولوجيا والابتكار والإبداع.

المحور الأول: الإطار التعريفي لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والتنافسية:

2-1- التنافسية:

وفق المنتدى الاقتصادي العالمي يرى أن القدرة التنافسية تتمثل أساساً حول توفير المناخ الملائم داخل الدولة سعياً وراء تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية... الخ، أي تحقيق التنمية المستدامة. بينما التعريف الآخر فيرى أن القدرة التنافسية تتمثل في قدرة الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات أعلى في الدخل السنوي للفرد بالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادية أكبر.¹

وتبنى المعهد العربي للتخطيط تعريفاً آخر للقدرة التنافسية بالنسبة للدول على أنها "الأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى في مجالات الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر"، ويشير المعهد العربي للتخطيط أن القدرة التنافسية لبلد ما هي نسبية وليست مطلقة، بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تكتسب قدرة تنافسية دائمة في صناعة ما أو قطاع نشاط معين، وإنما تكون لها قدرة تنافسية مقارنة بقطاعات النشاط للدول الأجنبية في الأسواق الدولية.²

2-2- مؤشرات التنافسية وفق المنتدى الاقتصادي العالمي.

المؤشرات التي يعتمد عليها المنتدى الاقتصادي العالمي تتمثل في ما يلي:³

- 1- مؤشر المتطلبات الأساسية: ويعتمد قياس هذا المؤشر على أربع مؤشرات فرعية هي:
 - مؤشر المؤسسات: يعكس هذا المؤشر أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص

¹ نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، 2011، ص 23.

² المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، 2003، ص 6.

³ تقرير التنافسية العالمي 2006-2007، ص 3-5.

- **مؤشر البنية التحتية:** يعكس البنية التحتية المتوافرة والتي من شأنها خلق روابط تفاعلية ما بين مختلف المناطق التنموية المحلية والانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي.
 - **مؤشر مستوى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي:** يعكس مدى أهمية الاستقرار على المستوى الكلي ودوره في دفع عجلة التنمية.
 - **مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:** يعد الاستثمار في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية من أساسيات الاقتصاد المنتج والفعال.
 - **2- مؤشر محفزات الكفاءة:** ويعتمد قياس هذا المؤشر على ثلاث مؤشرات فرعية هي:
 - **مؤشر التعليم العالي والتدريب:** يعمل التعليم العالي الدور الكبير في رفع تنافسية اقتصاد ما، بحيث يصبح المجتمع قادرا على الخوض في مجالات الإنتاج المتقدم، والبحث والتطوير المتخصص، هذا إلى جانب مستويات الكفاءة في الإدارة وتنامي الاستثمار في مجالات التدريب وتطوير المهارات والقدرات ضمن القوى العاملة.
 - **مؤشر كفاءة السوق:** ويقوم التقرير بتقسيم السوق إلى ثلاث أنواع: سوق السلع والخدمات، سوق العمالة وسوق المال.
 - **مؤشر الجاهزية التكنولوجية:** يعبر عن مدى قدرة الدولة على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة سواء تلك التي تم الوصول إليها محليا أو تم استيرادها من الخارج.
 - **3- مؤشر عوامل الابتكار:** ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال مؤشرين فرعيين هما:
 - **مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال:** يتضمن نوعية بيئة الأعمال ذاتها بالإضافة إلى مدى تطور سير الأعمال والاستراتيجيات لدى الشركات.
 - **الابتكار:** للوصول إلى الاقتصاد التكنولوجي المعرفي المتميز ولخلق إنتاجية مستدامة كفؤة لابد للاقتصاد الوطني أن يعتمد على الابتكار، من خلال إبراز دور مراكز البحث والتطوير، وتوافر العلماء والمهندسين المتميزين، والتشديد على الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية.
- 2-3- الإصلاح الاقتصادي:**

يعرف على انه عملية إعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق المواءمة بين موارد الإنتاج المحدودة، واحتياجات المجتمع اللامحدودة بما يتضمن تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام.¹

يرى خبراء البنك الدولي فيرون بأنه "الاستجابة للصدمات الخارجية والتي تنعكس في عجز الحساب الجاري للبلد، وتتم هذه الاستجابة من خلال تخفيض الطلب على الواردات أو تحويل الإنتاج نحو السلع القابلة للتصدير أو الاستعانة بالمصادر الخارجية للحصول على القروض الخارجية لتمويل عمليات الاستثمار".²

2-4- برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001_2014)

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يرى أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقاً.

- إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري وجه أساساً للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بإصلاحات المؤسسات الإنتاجية الوطنية.

- إن المبلغ المخصص لبرنامج التكميلي يقدر بـ: 4202.7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية، من 2005 إلى 2009

- إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ: 21214 مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية من سنة 2010 إلى 2014.

مما نتج البرامج التنموية ما يلي:

- تشجيع إنشاء مناصب شغل من 350 مليار دينار من البرنامج لمرافقة خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل.³

¹ مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية _تخصص اقتصاد التنمية_، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان،

2009\2010، ص 146

² البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة مؤسسة الاهرام للطباعة و النشر، القاهرة، 1985، ص 7 و 8

³ خالد منة، دراسة تحليلية نقدية لسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية من 1990، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 296.

- تحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية واستكمال المشاريع غير منجزة، وتطوير قطاعات الصيد البحري والتعليم العالي والتربية.¹

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للبحث

3-1- تحليل تنافسية الجزائر حسب مؤشرات التنافسية العالمية خلال الفترة 2001-2009

سنعرض في هذا المحور إلى توضيح مجموعة من مؤشرات قياس التنافسية العالمية والذي يسمح لنا بقياس مستوى تنافسية الصادرات الجزائرية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادية.

جدول رقم (3_2): ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي

للفترة: 2004 إلى 2009

2009-2008		2008-2007		2007-2006		2006-2005		2005-2004		المحاور الرئيسية
النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	
3.71	99	3.91	81	3.90	76	3.46	78	3.67	71	تصنيف التنافسية الإجمالي
4.46	61	-	-	4.88	43	-	-	-	-	المتطلبات الأساسية
3.45	102	-	-	3.87	58	3.77	81	4.13	67	1- مؤشر المؤسسات
2.96	84	-	-	2.91	78	-	-			2- مؤشر البنية التحتية
6.08	5	-	-	6.19	1	4.33	44	4.23	40	3- مؤشر الاقتصاد الكلي
5.34	76	-	-	6.56	45	-	-			4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي
3.29	113	-	-	3.24	92	-	-	-	-	معززات الكفاءة
3.28	102	-	-	3.46	84	-	-			5- مؤشر التعليم العالي والتدريب
3.52	124	-	-	-	-	-	-			6- مؤشر كفاءة سوق السلع
3.30	132	-	-	-	-	-	-			7- مؤشر كفاءة سوق العمل
2.94	132	-	-	-	-	-	-			8- مؤشر تطور الأسواق المالية

¹ عصماني مخطار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2013/2014، ص 170.

2.52	114	-	-	2.58	100	-	-			9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية
4.17	51	-	-	3.67	96	-	-			10- مؤشر حجم السوق
2.85	126	-	-	3.22	90	2.29	114	2.67	98	عوامل تطور الإبداع والابتكار
3.03	132	-	-	3.36	103	-	-			11- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال
2.66	113	-	-	3.09	76	-	-			12- مؤشر الابتكار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports:2004-2005, 2005-2006, 2006-2007, 2007-2008, 2008-2009

وبحسب معطيات الجدول أعلاه فإن النتائج تشير إلى:

أولاً: دراسة تحليلية لمؤشرات التنافسية العالمية لمجموعة المتطلبات الأساسية.

اجمالاً نلاحظ من الجدول أن الجزائر سجلت تراجعاً قدر بـ18 مرتبة من سنة 2006-2007 إلى غاية سنة 2008-2009، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة خلال نفس الفترة، وتوضح من خلال التالي:

1- بالنسبة إلى مؤشر المؤسسات:

حسب هذا المؤشر فإن أداء الجزائر قد سجل تراجعاً بالمقارنة مع تقرير الصادر لسنة 2006/2005 بـ 13 مرتبة في حين شهد تحسن بـ 23 مرتبة لسنة 2007/2006 مقارنة بترتيبها في التقرير الصادر لسنة 2006/2005، بينما شهدت تراجعاً بـ44 مرتبة سنة 2008-2009 مقارنة بترتيبها في التقرير الصادر سنة 2006-2007 ويعود ذلك إلى تراجع أغلب المؤشرات المكونة له.

2- أما بالنسبة إلى مؤشر البنية التحتية:

احتلت الجزائر المرتبة 78 في سنة 2006-2007 مسجلةً بذلك تراجعاً طفيفاً في سنة 2008-2009 حيث تراجعت بـ06 مراتب لتحتل المرتبة 84، وهذا على الرغم من الميزانية التي خصصتها الجزائر والمقدرة بـ 40.5% من إجمالي البرنامج لتحسين جودة البنية التحتية.

3- أما بالنسبة إلى مؤشر الاقتصاد الكلي:

يلاحظ وجود تراجع طفيف في مؤشر الاقتصاد الكلي بالمقارنة بين سنتي 2006-2007 كانت الجزائر في المرتبة 5 سنة 2008-2009 مسجلاً بذلك تراجعاً قدر بـ 04 مراتب، ويعود ذلك إلى تراجع المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر.

4- أما بالنسبة إلى مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:

فيما يخص مؤشر الصحة والتعليم الأساسي فقد احتلت الجزائر المرتبة 45 سنة 2006-2007 مسجلةً بذلك تراجعاً خلال سنة 2008-2009 فاحتلت المرتبة 76 حيث تراجعت بـ 31 مرتبة، ويعود ذلك إلى التراجع المسجل في بقية المؤشرات الفرعية، كالتراجع المسجل في مرتبة الجزائر حسب المؤشر الفرعي في مؤشر جودة التعليم الأساسي.

ثانياً: دراسة تحليلية لمؤشرات التنافسية العالمية لمجموعة معززات الكفاءة.

لقد تراجعت الجزائر حسب هذه المجموعة بـ 21 مرتبة حيث كانت ضمن المرتبة 92 خلال سنة 2006-2007 لتتراجع إلى الرتبة 113 خلال سنة 2008-2009، ذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد كلياً على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة، حيث سجلت جل مؤشرات هذه المجموعة تراجعاً كما يلي:

1- مؤشر التعليم العالي والتدريب:

سجلت الجزائر في هذا المؤشر المرتبة 84 في سنة 2006-2007 مقارنة بالمرتبة 102 في عام 2008-2009 متراجعةً بـ 18 مرتبة، والسبب في ذلك التراجع في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر جودة التعليم ومؤشر جودة إدارة المدارس.

2- مؤشر كفاءة سوق السلع:

في هذا المؤشر احتلت الجزائر المرتبة 124 من بين 134 دولة مشاركة في التقرير الصادر سنة 2008-2009، وتعد مرتبة متدنية ولا ترقى إلى متطلبات التنافسية وهي تعطي لنا صورة واضحة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر.

3- مؤشر كفاءة سوق العمل:

احتلت الجزائر حسب هذا المؤشر المرتبة 132 من بين 134 دولة ضمن التقرير الصادر خلال سنة 2008-2009 ما يستدعي احتلالها المراتب الأخيرة ولم تسجل لها ترتيباً في السنوات السابقة، والسبب يعود في ذلك إلى التراجع المحقق في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر كمؤشر الأجور والإنتاجية.

4- مؤشر تطور الأسواق المالية:

يلاحظ ان هذا المؤشر لم يعطي كدلالة كافية لواقع الجزائر باعتبار عدم تصنيفها سابقاً وبذلك فقد احتلت الجزائر المرتبة 132 من بين 134 دولة مشاركة في التقرير الصادر عن سنة 2008-2009، وذلك بسبب تراجع مراتب بعض المؤشرات (مؤشر التمويل في سوق الأسهم، ومؤشر سهولة الحصول على القروض، ... الخ) والتراجع في مؤشر توفر رأس المال البشري، مما يعكس وجود تخلف في مجال الأسواق المالية.

5- مؤشر الجاهزية التكنولوجية:

يقيس هذا المؤشر لتقنيات الحديثة المستخدمة في مختلف المجالات، ومؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا ويلاحظ أن الجزائر حققت ترتيب مقبول به حيث يلاحظ وجود تراجع كبير في مؤشر الجاهزية التكنولوجية قدر بـ 14 مرتبة بين تقرير سنة 2006-2007 وتقرير سنة 2008-2009، ويرجع ذلك إلى التراجع في بعض المؤشرات الفرعية ضمن هذا المحور.

أما بالنسبة إلى مؤشر حجم السوق ينتج عن فتح المجال لأعمال الدولية ويبين مستوى تشجيع جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ويلاحظ تحسن وضعية الجزائر بشكل واضح جداً حيث احتلت المرتبة 51 في سنة 2008-2009 مقارنة بالمرتبة التي احتلتها سنة 2006-2007 حيث بلغت 96 عالمياً.

ثالثاً: دراسة تحليلية لمؤشرات التنافسية العالمية لمجموعة عوامل تطور الإبداع والابتكار

بشكل عام يلاحظ وجود تراجع كبير في ترتيب الجزائر حسب هذه المجموعة بـ 36 مرتبة مقارنة بترتيبها سنة 2006-2007 لتحتل بذلك المرتبة 126 سنة 2008-2009، والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية.

1- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال:

يقيس هذا المؤشر مدى تحسن بيئة الأعمال من خلال التركيز على مكونات البيئة ويحتوي على مجموعة من المؤشرات الفرعية مثل (مؤشر عدد الموردين المحليين، ومؤشر نوعية الموردين المحليين، ومؤشر التطوير الحكومي للقطاعات، ومؤشر مدى تفويض السلطة) ويلاحظ ان وضعية الجزائر تراجعت بـ 29 مرتبة ليصل إلى المرتبة 132 سنة 2008-2009 بعد أن كانت في المرتبة 103 سنة 2006-2007، وهذا لتراجع يعود إلى المؤشرات الفرعية.

2- مؤشر الابتكار: يقيس هذا المؤشر:

مجموعة من المؤشرات الفرعية والمتمثلة في (مؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث وكذلك تراجع مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي ومؤشر القدرة على الابتكار) شهد مؤشر الابتكار تراجعاً كبيراً وذلك بـ 37 مرتبة ليسجل المرتبة 113 خلال سنة 2008-2009 مقارنة باحتلالها المرتبة 76 خلال سنة 2006-2007، حيث تراجعت مؤشراته الفرعية.

لم تكن تنتمي الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2003 ضمن الدول المنضمة لمعيار التنافسية العالمية ومنذ انضمامها عرفت الجزائر تذبذب في مراتبها العالمية ففي سنة 2004-2005 احتلت الجزائر المرتبة 71 عالمياً، لتتراجع بسبع رتب في سنة 2005-2006 لتحل المرتبة 78 عالمياً ثم تحسنت لتصل إلى الرتبة 76 عالمياً في سنة 2006-2007، ثم تتراجع مرة أخرى باحتلالها المرتبة 81 خلال السنة 2007-2008 والمرتبة 99 عالمياً سنة 2008-2009، وهي أدنى مستوياتها خلال فترة برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

3-2- تنافسية الجزائرية حسب مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2010-2014:

وهو ما سنحاول التعرض له من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (3_3): ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2011-2012 و 2012-2013

2013-2012		2012-2011		2011-2010		2010-2009		المحاور الرئيسية
المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	المرتبة	النقاط	
110	3.7	87	4.0	86	3.96	83	3.95	تصنيف التنافسية الإجمالي
89	4.2	75	4.4	80	4.3	61	4.4	المتطلبات الأساسية
141	2.7	127	3.1	98	3.5	115	3.2	1- مؤشر المؤسسات
100	3.2	93	3.4	87	3.5	99	2.9	2- مؤشر البنية التحتية
23	5.7	19	5.7	57	4.8	2	6.4	3- مؤشر الاقتصاد الكلي
93	5.4	82	5.5	77	5.6	77	5.3	4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي
136	3.1	122	3.4	107	3.05	117	3.3	معززات الكفاءة
108	3.4	101	3.5	98	3.6	102	3.3	5- مؤشر التعليم العالي والتدريب
143	3.0	134	3.4	126	3.6	126	3.4	6- مؤشر كفاءة سوق السلع
144	2.8	137	3.4	123	3.7	127	3.5	7- مؤشر كفاءة سوق العمل
142	2.4	137	2.6	135	2.8	132	2.8	8- مؤشر تطور الأسواق المالية
133	2.6	120	2.8	106	3.0	123	2.6	9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية
49	4.3	47	4.3	50	4.3	51	4.3	10- مؤشر حجم السوق
144	2.3	136	2.7	108	3.0	122	2.9	عوامل تطور الإبداع والابتكار
144	2.5	135	2.9	108	3.3	128	3.1	11- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال
141	2.1	132	2.4	107	2.8	114	2.6	12- مؤشر الابتكار

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports: 2009-2010 ,2010-2011,2011-2012and2012-2013

وبحسب معطيات الجدول أعلاه بالإضافة إلى تفاصيل التقارير السنوية فإن النتائج تشير إلى:

أولاً: دراسة تحليلية لمؤشرات التنافسية العالمية لمجموعة المتطلبات الأساسية:

بشكل إجمالي نلاحظ أن هذا المؤشر شهد تراجعاً قدر بـ 19 مرتبة عن تقرير سنة 2010-2011، و 14 مرتبة عن سنة 2012-2013 والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكونة لهذه المجموعة سنة، والتي نبرزها فيما يلي:

1- مؤشر المؤسسات:

يلاحظ أن هذا المؤشر شهد في الجزء أداء متراجعاً في فترات الإصلاح الاقتصادي وذلك بـ 29 رتبة بين سنتي 2010-2011 مقارنة بتقرير سنتي 2011-2012، بينما تراجع قليلاً بـ 14 رتبة بين سنتي 2011-2012 و 2012-2013، ويعود ذلك إلى تراجع أغلب المؤشرات المكونة له، لاسيما مؤشر شفافية السياسات الحكومية والذي رتب خلال هذه الفترة بالمرتبة الأخيرة، إذن تراجع المؤشرات الفرعية أثر على المتغير الكلي.

2- مؤشر البنية التحتية:

شهد هذا المؤشر تذبذباً حيث تحسن بـ 11 رتبة بين تقرير سنتي 2009/2010 و 2010/2011، بينما شهد تراجعاً بـ 03 مراتب بالنسبة لسنة 2011-2012

ثم ازداد تراجعاً بـ 07 مراتب بالنسبة لسنة 2012/2013، و يعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى:

- تراجع مؤشر جودة البنية التحتية للموانئ من المرتبة 131 في حين كانت 122 سنة 2011-2012،
- التراجع حسب مؤشر جودة البنية التحتية للطرق والمواصلات الذي قدر بـ 19 مرتبة ليحقق المرتبة 125 سنة 2012-2013.

3- مؤشر الاقتصاد الكلي:

شهد هذا المؤشر أحسن ترتيب حسب تقرير 2009/2010 وتراجعاً بشكل كبير 55 مرتبة بالنسبة لتقرير سنة 2010/2011، كما سجل تراجعاً بـ 04 مراتب من المرتبة 19 خلال 2011-2012 إلى المرتبة 23 سنة 2012-2013، وهذا يفسر التراجع في المؤشرات الفرعية له.

4- مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:

فيما يخص مؤشر الصحة والتعليم الأساسي ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية، فقد شهد ثبات من حيث الترتيب بين تقرير سنتي 2009/2010 وتقرير سنة 2010/2011، بينما شهد تراجعاً بـ 11 مرتبة حسب تقرير سنة 2011/2012 وسنة 2012/2013 ويعود ذلك إلى تراجع المسجل في مؤشر جودة التعليم الأساسي الذي قدر بـ 16 مرتبة ليحقق المرتبة 129 سنة 2012-2013.

ثانياً: دراسة تحليلية لمؤشرات التنافسية العالمية لمجموعة معززات الكفاءة

لقد تراجع الجزائر حسب هذه المجموعة بـ 14 مرتبة حيث كانت ضمن المرتبة 122 خلال سنة 2011-2012 لتتراجع إلى المرتبة 136 خلال سنة 2012-2013، ذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد كلياً على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة، حيث سجلت معظم مؤشرات هذه المجموعة تراجعاً كما يلي:

1- مؤشر التعليم العالي والتدريب:

سجلت الجزائر تحسناً بـ 04 مراتب في هذا المؤشر حسب تقرير سنة 2009/2010 وتقرير سنة 2010/2011، بينما حسب تقرير سنة 2011/2012 وتقرير سنة 2012/2013 انتقلت من المرتبة 101 إلى بالمرتبة 108 مسجلة تراجعاً يقدر بـ 07 مراتب، حيث يرجع ذلك إلى:

- التراجع الطفيف في مؤشر جودة التعليم بـ 08 مراتب لتحتل المرتبة 131.
- كذلك التراجع المسجل في مؤشر جودة إدارة المدارس حيث تراجعت بمقدار 30 مرتبة لتسجل المرتبة 131 ضمن الدول المشاركة في التقرير.

2- مؤشر كفاءة سوق السلع:

حسب هذا المؤشر فقد شهد ثبات من حيث الترتيب بين تقريرتي سنتي 2009/2010 وتقرير سنة 2010/2011، لكن هذا المؤشر تراجع بـ 09 مراتب حيث احتل المرتبة ما قبل الأخيرة حسب الدول المشاركة في تقرير التنافسية العالمي، وهي تعطي لنا صورة عن عدم كفاءة الأسواق السلعية في الجزائر، فقد تراجعت مرتبة الجزائر في بعض المؤشرات الفرعية كمؤشر عدد الإجراءات اللازمة لبدء المشروع و الذي تراجعت فيه بـ 04 مراتب لتحتل المرتبة 92.

3- مؤشر كفاءة سوق العمل:

هناك تراجع للجزائر حسب هذا المؤشر مسجلة بذلك تراجعاً قدر بـ 07 مراتب عن السنة 2011-2012 و حلت بذلك في المرتبة 144، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر ولعل من أبرزها مؤشر الأجور و الإنتاجية حيث تراجع ترتيب الجزائر بـ 08 مراتب لتحتل المرتبة 144 مقارنة بالمرتبة 137 في سنة 2011-2012.

4- مؤشر تطور الأسواق المالية:

شهد هذا المؤشر تذبذب بـ 03 مراتب بين تقريرتي سنة 2009/2010، وتقرير 2010/2011 وتقرير 2011/2012، وقد احتلت الجزائر المرتبة 142 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير متراجعة بذلك بـ 05

مراتب عن ترتيب سنة 2011-2012، وبالتالي فهي تعتبر في ذيل الترتيب بالنسبة لهذا المؤشر وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر مازالت تعاني التخلف في مجال الأسواق المالية. وذلك بسبب:

- تراجع مؤشر التمويل في سوق الأسهم 143 متراجعةً بـ 04 مراتب ومؤشر سهولة الحصول على القروض بـ 33 مرتبة لتحل في المرتبة 128 .

- تراجع في مؤشر توفر رأس المال البشري بـ 28 مرتبة لتحل في المرتبة 138 خلال 2012-2013.

5- مؤشر الجاهزية التكنولوجية:

يلاحظ أن الجزائر وفق هذا المؤشر حققت ترتيباً أخيراً ضمن العشر الأواخر من 144 دولة، فقد شهد مؤشر الجاهزية التكنولوجية تراجعاً كبيراً بـ 13 مرتبة عن سنة 2011-2012 لتحل في المرتبة 133، حيث يعزى ذلك إلى:

- تراجع في مؤشر توافر أحدث التقنيات التكنولوجية بـ 20 مرتبة لتحل في المرتبة 142 من 144.

- تراجع مؤشر القدرة على نقل التكنولوجيا بـ 17 مرتبة لتحل المركز 140 مقارنة بترتيب سنة 2011-2012.

6- مؤشر حجم السوق:

شهد هذا المؤشر تراجع نسبي حيث شوهد ثبات نسبي أحياناً وانتقال طفيف إلى المرتبة 49 بـ مرتبتين عن تقرير سنة 2011-2012، وعلى العموم واقع السوق الجزائري يبين وجود العديد من التحفيزات للاستثمار؛ لذا يجب التوجه إلى الأسواق الخارجية لتوسيع السوق أمام المنتجات والخدمات الجزائرية وذلك لمحدودية السوق المحلية.

ثالثاً: دراسة تحليلية لمؤشرات التنافسية العالمية لمجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار

لقد تراجع ترتيب الجزائر حسب هذه المجموع بـ 08 مراتب مقارنة بترتيب العام 2011-2012 لتحل بذلك المرتبة 144 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير، والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات الفرعية والمتمثلة في:

1- مؤشر مدى تطور بيئة الأعمال:

كانت نتائج الجزائر متواضعة نوعاً ما في جميع مؤشرات هذا المؤشر حيث سجلت تراجعاً بـ 09 مراتب ليصل إلى المرتبة 144 في الترتيب العام، ويمكن إبراز أهم المؤشرات المتراجعة كما يلي مؤشر عدد الموردين المحليين بـ 46 مرتبة، ومؤشر نوعية الموردين المحليين بـ 09 مراتب، ومؤشر تطوير الحكومي للقطاعات بـ 02 مراتب، ومؤشر مدى تفويض السلطة بـ 06 مراتب.

2- مؤشر الابتكار:

شهد مؤشر الابتكار ضمن مجموعة عوامل تطور الإبداع و الابتكار تراجع بـ 09 مراتب ليسجل المرتبة 141 خلال سنة 2012-2013 مقارنة بترتيب العام 2011-2012 والذي كان 132، حيث تراجعت مؤشراته الفرعية كمؤشر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية في البحث والتطوير والذي تراجع بـ 08 مراتب ليسجل

المرتبة 144 وكذلك تراجع مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي بـ 15 مرتبة و مؤشر القدرة على الابتكار بـ 18 مرتبة ليسجلا المراتب 141 و 143 على التوالي خلال سنة 2012-2013.

خاتمة:

على العموم ومن خلال تحليلنا لمعطيات تقارير التنافسية العالمية نلاحظ أن الجزائر شهدت في معظم المؤشرات تراجعاً في ترتيب قياس تنافسيتها لتصل إلى آخر المراتب في أهم المؤشرات وذلك في السنوات الأخيرة لتطبيق البرنامج الخماسي 2010/2014 في الوقت الذي ينتظر فيه الحصول على عوائد ونتائج ايجابية من هذا البرنامج الذي أنفقت فيه ما يقدر بـ 21214 مليار دج والذي خصص 45% منه لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان بما يحتويه من سكن وتعليم وصحة وتحسين وسائل الخدمات الإدارية إلا أن جميع المؤشرات المتعلقة بهذه المحاور شهدت تدهوراً بدلاً من تحسن ترتيبها وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية، كما تم تخصيص 38.52% من مبلغ هذا البرنامج لتطوير الهياكل القاعدية إلا أن ما لاحظناه هو تراجع ترتيب الجزائر وفقاً لمؤشر البنية التحتية الذي بلغ المرتبة 100 في سنة 2012/2013.

كما نلاحظ من خلال تقرير التنافسية العالمي أن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات كمؤشر حجم السوق والذي احتلت فيه المرتبة 49 عالمياً ومؤشر بيئة الاقتصاد الكلي والذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 23 من بين 144 دولة شملها التقرير، إلا أن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام، وهذا يدل على أن أساس القدرة التنافسية المستدامة يرجح الكفاءة لمتغيرات على حساب متغيرات أخرى، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها، إذ تستمد هذه القدرة قوتها من عوامل تعزيز الفعالية والتطور التكنولوجي بالدرجة الأولى، وهو ما تعاني منه الجزائر إذ تحتل المرتبة 142 بالنسبة للمؤشر الخاص بتوفر التكنولوجيا الحديثة، والمرتبة 140 و 144 على التوالي فيما يخص كل من مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة على نقل التكنولوجيا، ومؤشر استيعاب المؤسسات للتكنولوجيا الحديثة.

قائمة المراجع:

1. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة مؤسسة الاهرام للطباعة والنشر، القاهرة، 1985.
2. تقرير التنافسية العالمي 2006-2007.
3. خالد منة، دراسة تحليلية نقدية لسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية من 1990، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2014-2015.
4. عصماني مخطر، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، رسالة ماجستير، جامعة سطيف 2013/2014.

5. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، 2003.
6. مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية _ تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، 2009\2010.
7. نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، 2011.
8. World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports:2004-2005, 2005-2006, 2006-2007, 2007-2008, 2008-2009
9. World Economic Forum, The Global Competitiveness Reports: 2009-2010 ,2010-2011,2011-2012 and 2012-2013